http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2073) السنة الثامنة - الجمعة (18) آذار 2011

الكردستاني يرشّح الدوسكي للمخابرات

المالكـي يؤجّـل تسـمية حقائـب الامـن خشـية المخاطـرة بالتوافـق

متابعة/ المدى

حال غياب التوافق السياسي دون حضور رئيس الوزراء نوري المالكي امس الخميس الى البرلمان لتقديم مرشحي الحقائب الامنية.

وقالت مصادر سياسية ان المالكي لا يريد حضور الجلسة بدون الاتفاق على مرشحي الوزارات الامنية".

واشار الى ان عدم حضورة بدون الوزراء الامنيين قد يفاقم من الازمة.

من جهتها، كشفت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان امس الخميس، عن حسم وزارة الأمن الوطني لوزير البلديات السابق رياض غريب ووزارة الدفاع لمرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي.

وقال عضو اللجنة شوان محمد طه لوكالة "السومرية نيوز"، إن "الكتل السياسية المنضوية في التحالف الوطني اتفقت خلال اجتماع عقدته، مساء أمس، على ترشيح وزير البلديات السابق رياض غريب لمنصب وزير الأمن الوطني".

وكان مصدر سياسي مطلع قد كشف، أمس الاول عن حسم وزارة الداخلية لقائد قوات الحدود الفريق محسن عبد الحسن ووزارة الأمن الوطني لوزير البلديات السابق رياض غريب، مبيناً وجود اتفاق مبدئي على تولي مرشح العراقية خالد العبيدي وزارة الدفاع، فيما أكد أن التيار الصدري يمارس ضغوطاً كبيرة للحصول على ٢٠ منصباً مهماً في وزارة الداخلية مقابل الموافقة على ترشيح أحد الأسماء.

وأضاف طه أن "الكتل السياسية اتفقت أيضا على أن يشغل مرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي وزارة الدفاع"، بحسب قوله.

وكانت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب قد أكدت، في وقت سابق من اليوم، أن رئيس الوزراء نوري المالكي لن يقدم مرشحيه للوزارات الأمنية إلى مجلس النواب اليوم (أمس)، بسبب خلافات داخل التحالف الوطني على مرشح وزارة الداخلية، مبينة أن المالكي متمسك بقوة بترشيح القيادي في حزب الدعوة عدنان الاسدي لشغل وزارة الداخلية، في حين يطالب الائتلاف الوطني بتولي زعيم حزب المؤتمر الوطني أحمد الجلبي المنصب، متوقعة أن يقدم المالكي مرشحيه للوزارات الأمنية بعد انتهاء عطلة البرلمان التي ستستمر عشرة أيام بمناسبة أعياد نوروز، فيما كشفت، عن حسم وزارة الأمن الوطني لوزير البلديات السابق رياض غريب ووزارة الدفاع لمرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي.

وأكد النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي، أمس، في حديث لـ "السومرية نيوز"، أن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم مرشحي الوزارات الأمنية الداخلية والدفاع والأمن الوطني لمجلس النواب اليوم (أمس) الخميس للتصويت عليهم، مبينا أن التحالف الوطني اتفق خلال اجتماع عقده، الثلاثاء، على تسمية مرشحي وزارتي الداخلية والأمن الوطني، من دون ذكر أسمائهم.

مؤكدا أن دوسكي يحظى بمقبولية كبيرة لدى الكتل السياسية.

وقال النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه إن "التحالف الكردستاني قدم عدة أسماء لشغل منصب رئيس جهاز المخابرات الوطني من بينها نائب رئيس جهاز المخابرات الحالي فيصل دوسكي"، مؤكدا أن "دوسكي الأوفر حظاً من بقية المرشحين لتولي المنصب".

وكانت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي قد كشفت في وقت سابق أمس، عن حسم وزارة الأمن الوطني لوزير البلديات السابق رياض غريب ووزارة الدفاع لمرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي.

وأضاف طه أن "دوسكي يعتبر من مؤسسي جهاز المخابرات الوطني بعد عام ٢٠٠٣، ويتمتع بالكفاءة والمهارة في أداء مهامه، فضلا عن كونه يحظى بمقبولية كبيرة لدى الكتل السياسية"، مؤكدا أن "التحالف الكردستاني قدم أسماء المرشحين لرئيس الوزراء وهو بانتظار الرد عليها".

وكان النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان قد أعلن نهاية كانون الثاني الماضي، عن موافقة التحالف على تولي جهاز المخابرات بدلاً عن وزارة الأمن الوطني، لإنهاء الخلاف بشأن الوزارات الأمنية، لافتاً إلى أن عملية اختيار مرشحي الوزارات الشاغرة يجري وراء الأبواب الموصدة وخلال لقاءات ثنائية وثلاثية بعيدة عن الشفافية.

فيما أكدت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب في وقت سابق من اليوم، أن رئيس الوزراء نوري المالكي لن يقدم مرشحيه للوزارات الأمنية إلى مجلس النواب اليوم (أمس)، بسبب خلافات داخل التحالف الوطني على مرشح وزارة الداخلية، مبينة أن المالكي متمسك بقوة بترشيح القيادي في حزب الدعوة عدنان الاسدي لشغل وزارة الداخلية، في حين يطالب الائتلاف الوطني بتولي زعيم حزب المؤتمر الوطني أحمد الجلبي المنصب، متوقعة أن يقدم المالكي مرشحيه للوزارات الأمنية بعد انتهاء عطلة البرلمان التي ستستمر عشرة أيام بمناسبة أعياد نوروز، فيما كشفت، عن حسم وزارة الأمن الوطني لوزير البلديات السابق رياض غريب ووزارة الدفاع لمرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي.

وأكد النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي، أمس، في حديث لـ "السومرية نيوز"، أن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم مرشحي الوزارات الأمنية الداخلية والدفاع والأمن الوطني لمجلس النواب اليوم (أمس) الخميس للتصويت عليهم، مبينا أن التحالف الوطني اتفق خلال اجتماع عقده، الثلاثاء، على تسمية مرشحي وزارتي الداخلية والأمن الوطني، من دون ذكر أسمائهم.

وقرر الائتلاف الوطني خلال اجتماع عقده، في ٢١ من شهر شباط الماضي، في منزل رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري ترشيح زعيم حزب المؤتمر الوطني أحمد الجلبي رسمياً لشغل حقيبة الداخلية كمرشح عن التحالف الوطني، فيما أبدت القائمة العراقية بعد يوم واحد دعمها للطرح، مؤكدة حقها بترشيح من تختاره لوزارة الدفاع، فيما أشارت تسريبات إلى أن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الحكومة نوري المالكي متمسك بقوة بترشيح النائب عن الائتلاف والقيادي في حزب الدعوة عدنان الاسدي لحقيبة الداخلية الذي يلاقي رفضا من قبل التيار الصدري والقائمة العراقية.

وكان مصدر برلماني قد أكد إن القائمة العراقية اتفقت على تقديم متعب العبيدي كمرشح لتسلم منصب وزير الدفاع، مبيناً أنه قائد فرقة في الجيش العراقي السابق ويعمل حالياً أستاذاً محاضراً في جامعة الموصل.

وأكد مصدر برلماني في العاشر من آذار الحالي، وجود خلافات "كثيرة" بين الوفد المفاوض الذي شكله رئيس الوزراء نوري المالكي والكتل السياسية بشأن المرشحين للوزارات الأمنية، مبيناً أن الوفد المفاوض الذي يضم القياديين في دولة القانون عبد الحليم الزهيري وحسن السنيد يرسل معلومات مضللة إلى المالكي بشأن مرشحي الوزارات الأمنية لوجود خلافات شخصية مع عدد منهم.فيما كشف مصدر سياسي آخر عن ضغوطات تمارس على رئيس الوزراء نوري المالكي للقبول بترشيح شخصيات "لا قناعة له بها" لمناصب أمنية، من بينها مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة الفريق فاروق الأعرجي لمنصب وزير الداخلية.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي حقائب وزارات: الدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، وكان قد طرح اسم الجلبي كمرشح قوي لشغل وزارة التخطيط التي لا تزال شاغرة أيضاً ويشغلها بالوكالة القيادي عن التيار الصدري نصار الربيعي.

ومنح البرلمان العراقي في جلسته التي عقدت في ٢١ من كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضاً أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة ٧٩ من الدستور العراقي.

عطا ينفي تسلّم طلب للتظاهرة

اليوم جمعة المعتقلين: الفيسبوك يريد إصلاح السجون

متابعة/ المدى

يعتزم ناشطون في مجال حقوق الانسان واعضاء في مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك وتويتر) وذوو المعتقلين عقد تظاهرة جماهيرية حاشدة في ساحة التحرير اليوم الجمعة للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الابرياء.

وافاد ناشطون انه "تم تحديد موعد اليوم الجمعة موعدا لإجراء تظاهرة شعبية خاصة حول المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين الابرياء في سجون وزارات الدفاع والداخلية والعدل وضرورة حسم ملف المعتقلين في العراق بشكل نهائي".

من جهة ثانية نشرت مجموعات (الفيس بوك) ومنها "بغداد لن تكون قندهار" و "الثورة الزرقاء" دعوات الى البغداديين وباقي المحافظات الى اجراء تظاهرة الجمعة المقبلة من اجل اطلاق سراح المعتقلين الابرياء.

وجاء في دعواتها "من أجل عشرات الآلاف من المعتقلين الأبرياء ممن يقبعون خلف القضبان منذ سنوات طوال كل ذنبهم أن مخبرا سريا قد وشى بهم و ينتظرون أن يأتي دورهم لترفع أوراقهم لدى القاضي ومن أجل عشرات الآلاف من العراقيين ممن تعرضوا للتعذيب والتهديد والتنكيل لانتزاع أي اعتراف ندعو الى التظاهر"

وكانت بعثة الأمم المتحدة في العراق قد دعت إلى إيجاد صيغة شرعية لتوحيد إدارة السجون ومراكز الاحتجاز وضمها إلى وزارة أو مؤسسة واحدة في العراق، وفيما اعترفت وزارة العدل العراقية بضعف البنى التحتية التي تمتلكها، أكدت وزارة حقوق الانسان العراقية انها مضطرة للاعتماد على بعض مراكز التوقيف التي تدار من قبل وزارتي الداخلية والدفاع.

وقال نائب الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في العراق جرسي سكوراتوفيز عقب الاجتماع مع وزارة حقوق الانسان إن "هناك عدداً من الوزارات العراقية مسؤولة عن مراكز الاحتجاز، ونحن نرغب في ان يلعب القضاء دوره وان تقوم وزارة العدل او اي مؤسسة او مفوضية بالاشراف قانونياً على هذه المراكز".

واضاف سكوراتوفيز ان "دور الامم المتحدة في ما يتعلق بحقوق الانسان في العراق هو دور متنوع وواسع"، مبينا ان "دورها يتضمن ايضا تقديم المشورة والدعم لحكومة العراق".

ولفت نائب الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في العراق الى ان "الهيئات الدولية مثل الاتحاد الاوروبي هي الاخرى مستعدة لتوفير الدعم للحكومة العراقية على صعيد حقوق الانسان".

وكانت وزارة العدل العراقية قد أعلنت في ١٤ آذار الحالي عن إغلاق سجن الشرف في المنطقة الخضراء بسبب مخالفته معايير حقوق الإنسان الدولية.

وأعلنت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر في كانون الثاني الماضي، أن العراق يدير سجوناً سرية، يتعرض فيها السجناء إلى عمليات تعذيب روتينية لانتزاع اعترافات يتم استخدامها لإدانتهم، مبيناً أن قوات الأمن العراقية تستخدم التعذيب وغيره من ضروب سوء العاملة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين الذين يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، لاسيما في مرافق الاحتجاز، فيما فندت وزارة العدل العراقية التقرير، مؤكدة أن وجود الأجهزة الأمنية داخل السجون يهدف إلى توفير الحماية لها.

على صعيد آخر، أعلنت قيادة عمليات بغداد أن إدارة المحافظة لم تتسلم أي طلب لتنظيم تظاهرات يوم غد الجمعة، مؤكدة أنها لن تفرض حظراً للتجوال على المركبات والأشخاص كما أنها لن تغلق الطرق في العاصمة.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا لوكالة "السومرية نيوز"، إن "عمليات بغداد اتصلت أمس بمحافظ بغداد الذي أكد أن أي جهة لم تتقدم للحصول على ترخيص لأي تظاهرة أو تجمع في ساحتي التحرير أو الفردوس ببغداد".

وأكد عطا "عدم فرض حظر للتجول أو منع سير المركبات بغض النظر عن وجود تظاهرات من عدمها"، مشيراً إلى أن "الطرق والجسور ستكون مفتوحة أمام الجميع وبإمكانهم التوجه إلى أي مكان في بغداد".

وذكر عطا أنه "سيتم اتخاذ إجراءات أمنية لحماية المتظاهرين في حال خرجوا إلى الساحات، فضلاً عن حماية المنشآت الحكومية والمؤسسات الخدمية"، لافتاً إلى أن "القوات الأمنية استفادت كثيراً من الدروس خلال تظاهرة الخامس والعشرين من شباط الماضي، حيث لم تشهد حوادث أو خروق".

وطالب عطا المتظاهرين بأن "يكونوا على درجة عالية من الثقة بأن القوات الأمنية تعمل لصالح المواطن، وإذا رأوا أن هناك تدخلات من أفراد الأمن فهو لتأمين حمايتهم من الاستهداف والمحافظة على الأمن العام"، حسب قول.

وشهد العراق، في ٤ و١١ آذار الحالي و٢٥ شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في أنحاء البلاد حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

باحثون: العراق يتراجع في مجال حقوق الإنسان

برلمانيات: المرأة ضحية التوافقات والمحاصصة

متابعة/ المدى

أجمعت برلمانيات وناشطات مجتمع مدني في العراق، على ان هناك تهميشاً كبيراً وواضحاً لدور المرأة السياسي في العراق من خلال عدم فسح المجال لها للمشاركة في الحكومة العراقية الحالية.

وقالت النائبة عن ائتلاف العراقية وحدة الجميلي إن "عدم إشراك المرأة الواضح في الوزارات مخالف للاتفاقيات بين العراق والعالم"، منوهة أن "الواقع السياسي في العراق تحكمه التوافقات السياسية والمحاصصة الطائفية".

وأضافت انه "لدينا نساء في البرلمان أكفأ بكثير من البرلمانيين، فالمرأة العراقية امرأة معطاء، كما انها أكثر حضورا واقل فسادا من الرجل"، عادة ضعف مشاركتها في الحكومة "مؤشر خطر على حكومة المالكي".

تؤيدها الرأي في ذلك النائبة عن التحالف الوطني بتول فاروق، فتقول "هناك تهميش واضح لدور المرأة في الحكومة وحرمان كبير لها من حقوقها المشروعة"، محملة الكتل السياسية "سبب هذا التهميش لانها المسؤولة عن عدم ترشيح اسماء نساء للوزارات وفسح المجال امام المرأة للمشاركة الفاعلة في الحكومة".

واشارت فاروق الى أن "المشاركة الضعيفة التي أعطيت للمرأة في الحكومة هي شكلية وهامشية"، مضيفة "كنا نرى شعارات فقط ولكن لم تترجم الى الواقع للاسف"، مبدية أسفها لـ "هذه المشاركة الضعيفة وعدم إعطاء المرأة الدور الحقيقي للمشاركة الفاعلة".

ومنح البرلمان في ثقته للحكومة الجديدة التي تضم الحكومة ٤٢ وزارة (بينها ١٢ وزارة دولة منها وزارة واحدة للمرأة) فيما احتفظ نوري المالكي لنفسه بإدارة وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني بالوكالة بشكل مؤقت.

ويبلغ عدد النائبات في مجلس النواب الحالي٨١ نائبة من اصل ٣٢٥ عضواً، فيما بلغ عددهن في مجلس النواب السابق ٦٩ نائبة من اصل ٢٧٥ عضوا.

وتشكل النساء العراقيات حوالي ٦٠ من عدد سكان العراق.

من جانبها حملت رئيسة المركز الثقافي النسوي لجمعية الرحمة الانسانية فاتن عبد الواحد البرلمانيات واقع ما يحدث، تقول إن "الدور الاكبر يقع على عاتق البرلمانيات أنفسهن في التحشيد لقضية المرأة والتصعيد لها من اجل ان تأخذ دورها الحقيقي في المجتمع"، مبينة "هناك تهميش كبير وواضح لدور المرأة السياسي في العراق من خلال عدم فسح المجال لها للمشاركة في الحكومة العراقية الحالية".

وأشارت الى وجود "جهود حثيثة تبذل من قبل ناشطات في منظمات المجتمع المدني لان يكون للمرأة دور ووجود اكبر في الحكومة العراقية"، مضيفة "نحن على ثقة بان المرأة العراقية تستطيع ان تحقق ذاتها وان كان مركزها بسيطا من اجل اثبات وجودها".

وتنص المادة ٤٧/ رابعاً من الدستور العراقي الذي أقر في عام ٢٠٠٥ ان يكون التمثيل النسوي ضمن تشكيلة مجلس النواب المنتخب هي الربع أي بما نسبته ٢٥ ٪ حيث وجدت النساء في العراق ذلك بمثابة انتصار لتثبيت حقوقهن السياسية لكن النائبات العراقيات يعانين التهميش الواضح من خلال عدم اشراكهن في مشاورات تشكيل الحكومة العراقية على الرغم من كونهن جزءا من كتل سياسية تخوض حوارات و مفاوضات مستمرة في ما بينها.

وكانت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الاميركية قد ذكرت انه على الرغم من تحسن حقوق المرأة في انحاء الشرق الاوسط وشمال افريقيا، إلا أن العراق يشهد تراجعا في هذا المجال في ما يتعلق بالاوضاع العامة للمرأة العراقية.

وكتبت الصحيفة الاميركية انه كان من "المفاجئ" ملاحظة ان العراق كان بين ثلاثة دول تراجعت فيها اوضاع المرأة خلال الاعوام الخمسة الماضية، وفقا لتقرير صادر عن مؤسسة فريدوم هاوس.

وتساءلت الصحيفة كيف يكون العراق في هذا الوضع بينما كان للاميركيين هذا الدور المهيمن طوال ثمانية اعوام.

وتابعت متسائلة "ماذا جرى لهؤلاء النساء المبتهجات بأصابعهن المصبوغة كناخبات؟ وماذا جرى بالنسبة الى المكاسب البرلمانية التي حصلن عليها من خلال كوتا الـ٢٥ في المئة، وناضلن من اجلها، في ظل عهد الحاكم الاميركي بول بريمر؟".

ونقلت الصحيفة عن "فريدوم هاوس" ان الذي جرى هو "الحرب"، مشيرة الى ما خلصت اليه المؤسسة الاميركية الخاصة حول اوضاع ١٨ دولة في عام ٢٠١٠، وما تسببت به الحرب لاوضاع المرأة العراقية، بالاضافة الى المرأة في كل من اليمن وفلسطين ايضا. لكنها اشارت الى ان الافتقار الى الامن، كان احد الأسباب التي جعلت اوضاع المرأة تتدهور.

وفي حين ان العنف يؤثر على الجنسين، إلاّ أن التقرير يشير الى ان الحرب ألحقت الأذى بالمرأة العراقية خصوصا، حيث ازداد العنف الذي يستهدفها بالاضافة الى الخطف والاغتصاب وجرائم الشرف، مما جعل النساء يخشين الخروج من منازلهن، في ظل وتابعت متسائلة "ماذا جرى لهؤلاء النساء المبتهجات بأصابعهن المصبوغة كناخبات؟ وماذا جرى بالنسبة الى المكاسب البرلمانية التي حصلن عليها من خلال كوتا الـ٢٥ في المئة، وناضلن من اجلها، في ظل عهد الحاكم الاميركي بول بريمر؟".

ونقلت الصحيفة عن "فريدوم هاوس" ان الذي جرى هو "الحرب"، مشيرة الى ما خلصت اليه المؤسسة الاميركية الخاصة حول اوضاع ١٨ دولة في عام ٢٠١٠، وما تسببت به الحرب لاوضاع المرأة العراقية، بالاضافة الى المرأة في كل من اليمن وفلسطين ايضا. لكنها اشارت الى ان الافتقار الى الامن، كان احد الأسباب التي جعلت اوضاع المرأة تتدهور.

وفي حين ان العنف يؤثر على الجنسين، إلاّ أن التقرير يشير الى ان الحرب ألحقت الأذى بالمرأة العراقية خصوصا، حيث ازداد العنف الذي يستهدفها بالاضافة الى الخطف والاغتصاب وجرائم الشرف، مما جعل النساء يخشين الخروج من منازلهن، في ظل مؤشر سلبي لاوضاعهن في مجالي التوظيف والتعليم.

وتابعت "يبدو ان العراق يسير نحو مجتمع اكثر محافظة، وهذا يؤثر على دور المرأة في السياسة"، مشيرة الى ان امرأة واحدة تعمل كعضو في الحكومة الجديدة بمنصب وزيرة شؤون المرأة، بينما في الحكومتين السابقتين، احتلت النساء اربعة الى ستة مقاعد.

واشارت ايضا الى انه في ما يتعلق بالانتخابات البرلمانية، فإن خمساً فقط من بين ٨٦ امرأة خضن الانتخابات الاخيرة، حصلن على مقاعدهن لانهن فزن بها، بينما دخلت الاخريات البرلمان لان احزابهن عينتهن فيها التزاماً بالكوتا النسائية.

إلاّ أن الصحيفة شددت على فكرة ان النساء العراقيات يتمتعن بـ"قوة حقيقية.. اذا استخدمنها"، موضحة انه "في مجتمع يبدو ان فيه الغلبة العددية هي للنساء بسبب سنوات الحروب الطويلة التي قلصت نسبة الذكور في المجتمع.